



تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٣/٣/٢٠٠٩ م . برئاسة القاضي السيد مدحت محمود وعضوية كل من السادة القضاة فزوق السلمي و جطر ناصر حسين و أكرم طه محمد و أكرم أحمد بايان و محمد صائب النقيبدي وعود صالح التميمي وميخائيل شمشون فس توريس وحسين أبو السمن المسأوتين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي:

التميز/ جارلس نجيب عبد الرحيم وكيله المحامي علي حسين السعودي
التميز/ عليه/ وزير الداخلية / إضافة لوظيفته

الادعاء:

أدعى المدعي (التميز) لدى محكمة القضاء الإداري انه قد تم فصله من الخدمة لأسباب سياسية في عام ١٩٦٩ مما اضطره الى مغادرة البلد الى الكويت وفي عام ٢٠٠٤ عاد الى العراق وأعيد إلى الخدمة كونه مفصولاً سياسياً وبأمر عمله في وزارة الداخلية ومن ثم احتسبت له مدة الفصل السياسي لأغراض الترقيّة والتقاعد إلا انها لم تنفذ لحد الآن وعليه أقام هذه الدعوى بتاريخ ٤/٩/٢٠٠٨ ، ونتيجة المرافعة الغيابية العتية قررت المحكمة بتاريخ ١٩/١١/٢٠٠٨ وبعد اضيارة ٩٤/قضاء اداري/٢٠٠٨ رد دعوى المدعي وتميئنه المصاريف ، طعن (التميز) بالتحته التمييزية المؤرخة ١٨/١٢/٢٠٠٨ طالباً نقضه وللأسباب المبينة فيها .

القرار:

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الطعن لتمييزي مقدم ضمن المدة القانونية فقرر قبوله شكلاً ، ولدى عطف النظر في الحكم



المميز وجد انه صحيح وموافق للقانون ذلك لان المميز/المدعي/ كان يعمل ملازم صيدلي في صحة شرطة بغداد وقد فصل من الوظيفة عام ١٩٦٩ بموجب الأمر الإداري المرقم ٧٠٤٧ في (١٩٦٩/٤/٢٠) وبعد سقوط النظام عام (٢٠٠٣) أعيد إلى الوظيفة عام (٢٠٠٤) وذلك بموجب قانون إعادة المفضلين السياسيين رقم (٢٤) لسنة ٢٠٠٥ وقد احتسبت لجنة المفضلين السياسيين في وزارة الداخلية المدة التي قضها المدعي خارج الوظيفة خدمة له لإغراض الترقية والتقاعد وذلك بموجب الأمر الإداري الصادر من وزارة الداخلية إيمينية إدارة الضباط/قسم الترقية/المرقم (٢٨٢٣) في (٢٠٠٧/٢/٧) إلا انه لم يؤشر الرتبة المحتسبة له قانوناً في القائمة المرفقة للأمر في حقل (الرتبة المحتسبة قانوناً) وحيث ان القرار الصادر من اللجنة المركزية في وزارة الداخلية يخضع للظعن أمام اللجنة المشكلة في الأمانة العامة لمجلس الوزراء بموجب المادة الثامنة من القانون رقم ٢٤ لسنة ٢٠٠٥ (قانون إعادة المفضلين السياسيين) وحيث إن اختصاصات محكمة القضاء الإداري محددة بالفقرة (د) من البند (ثانياً) من المادة (٧) من قانون مجلس شورى الدولة رقم (٦٥ لسنة ١٩٧٩) المعدل بالقانون رقم (١٠٦) لسنة ١٩٨٩ والتي تتضمن تنظر في صحة الأوامر والقرارات الإدارية التي تصدر من الموظفين والهيئات في دوائر الدولة والقطاع الأشرافي بعد نفاذ هذا القانون والتي لم يعين مرجع للظعن فيها ولوجود مرجع للظعن في القرارات التي تصدر من اللجنة المركزية في وزارة الداخلية لذا تكون محكمة القضاء الإداري غير مختصة في نظر الدعوى مما يستوجب ردّها من جهة عدم الاختصاص وحيث ان المحكمة قضت في حكمها المميز برد الدعوى ملتزمة بذلك بوجهة النظر القانونية المتقدمة لذا فلان حكمها جاء صحيحاً



وموافقاً لتقانون قرر تصديقه ورد الاعتراضات التمييزية مع تحصيل التمييز رسم
التمييز وصدر القرار بالاتفاق في ٢٠٠٩/٣/٣ .

الرئيس
مفحت المحمود

العضو
فاروق محمد الساسي

العضو
جعفر ناصر حسين

العضو
أكرم طه مجيد

العضو
أكرم احمد باهان

العضو
محمد صائب النقشبندي

العضو
عيد صالح التميمي

العضو
ميخائيل شمشون قاسبي

العضو
حسين أبو الثين

٢٠٩
محمد طه
مفحت